"يطلقون النار من دون رادع"

رد إيران العسكري على احتجاجات مايو/أيار 2022

منظمة العفو الدولية

تقرير بحثي موجز

قائمة المحتويات

1. ملخص تنفيذي **3**

2. نتائج وتوصيات **6**

2.1 توصيات موجَّهة إلى السلطات الإيرانية 7

2.2 توصيات موجَّهة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 8

2.3 توصيات موجَّهة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 8

صورة الغلاف: صورة من مقطع فيديو التُقط خلال المظاهرات في مدينة عبادان يوم 27 مايو/أيار 2022، ويظهر فيها أحد مسؤولي الأمن وهو يُشهر بندقية. كما يظهر في الصورة عدد من أفراد قوات الأمن يرتدون السترات الواقية من الرصاص والخوذات، ويقفون خلف المسؤول الأمني، ويحمل اثنان منهم على الأقل، فيما يبدو، أسلحة إطلاق رذاذ الفلفل. © صورة خاصة

وعنوان هذا التقرير البحثي الموجز، "يطلقون النار من دون رادع"، مقتبس من قول أحد أفراد الجمهور، نقلًا عن مقطع فيديو في عبادان، جرى تداوله يوم 29 مايو/أيار 2022، ويظهر فيه أحد عناصر قوات الأمن وهو يطلق النار من بندقية.

يوثِّق هذا التقرير البحثي الموجز كيف استخدمت قوات الأمن الإيرانية القوة بشكل غير مشروع، بما في ذلك الذخيرة الحية، وطلقات الخرطوش، والغاز المسيل للدموع، ومدافع المياه، من أجل سحق المظاهرات السلمية في أغلبها التي اندلعت في جنوب غرب إيران في مايو/أيار 2022. ويجدِّد الموجز التأكيد على الحاجة إلى إنشاء آلية مستقلة للتحقيق والمساءلة، من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تتولى جمع وإدماج وحفظ وتحليل الأدلة على ما ارتُكب في إيران من أشد الجرائم جسامة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم في سياق المظاهرات، من أجل تسهيل إجراء ملاحقات قضائية في المستقبل.

1. ملخص تنفيذي

في مطلع مايو/أيار 2022، اندلعت مظاهرات واسعة النطاق في محافظة خوزستان احتجاجًا على رفع أسعار المواد الغذائية، ثم امتدت إلى محافظة تشهار محال وبختياري، وكلتاهما في جنوب غرب إيران. وفي الفترة من 23 إلى 31 مايو/أيار 2022، اندلعت مظاهرات أخرى واسعة في مدينة عبادان في محافظة خوزستان، إثر انهيار مبنى قيد الإنشاء مما أسفر عن سقوط قتلى. ولجأت قوات الأمن الإيرانية إلى استخدام القوة بشكل غير مشروع لسحق هذه المظاهرات بوحشية، في وقت عمدت فيه السلطات إلى إغلاق خدمات الإنترنت وتعطيل شبكات الهاتف النقَّال في تلك المناطق من أجل إخفاء جرائمها والحد من قدرة الناس على التماس المعلومات والتواصل مع بعضهم البعض ومع العالم الخارجي. وأسفرت حملة القمع العنيف، التي شملت استخدام الذخيرة الحية وطلقات الخرطوش والغاز المسيل للدموع ومدافع المياه، عن مقتل أربعة أشخاص على الأقل وإصابة كثيرين آخرين.

وتعكس الجولات المتتالية من المظاهرات في إيران خلال مايو/أيار 2022 تصاعد الغضب في صفوف الناس في مختلف أنحاء البلاد على الفساد الحكومي، وارتفاع معدل التضخم، وتزايد معدلات البطالة، وتدني الأجور أو عدم دفعها، وانعدام الأمن الغذائي وفقدان سُبل كسب العيش، بالإضافة إلى القمع السياسي والإفلات المنهجي من العقاب عن أعمال قتل المتظاهرين وغيرها من الجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي. واتساقًا مع الأنماط الموثَّقة لرد السلطات الإيرانية على من يعبرون عن شكاواهم المشروعة، سحقت قوات الأمن المظاهرات بسرعة ووحشية، بينما وصمت المتظاهرين بأنهم من "مثيري الشغب" و"أنصار الثورة المضادة".

ولتقصي الاستخدام غير المشروع للقوة من جانب السلطات، راجعت منظمة العفو الدولية وحلَّلت عددًا كبيرًا من لقطات الفيديو، والبيانات والتصريحات الرسمية، وتقارير وسائل الإعلام الحكومية، كما تحدثت مع عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين لهم صلات بالمتضررين من الأفراد والتجمعات.

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الأمن لجأت، خلال المظاهرات الاحتجاجية على رفع أسعار المواد الغذائية في مايو/أيار 2022، إلى استخدام القوة والأسلحة النارية دون أي اكتراث بمبادئ القانونية والضرورة والتناسب. وتبيّن المواد السمعية والبصرية التي عاينتها المنظمة أن قوات الأمن أطلقت عيارات من أسلحة معبَّأة بالذخيرة الحية وطلقات الخرطوش عدة مرات. وفي مرة واحدة على الأقل من هذه المرات، أمكن لمنظمة العفو الدولية أن تتأكد من ضلوع وحدات القوات الخاصة التابعة لقوة إنفاذ القانون في جمهورية إيران الإسلامية (وتُعرف باسمها المختصر في اللغة الفارسية "فراجا") في إطلاق الذخيرة الحية. كما أساءت قوات الأمن استخدام الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه، واعتدت بالضرب على متظاهرين. وفي جميع لقطات الفيديو التي راجعتها منظمة العفو الدولية، لم يكن المتظاهرون يشكلون أي تهديد وشيك بالموت أو بالإصابة الجسيمة على أفراد الأمن أو غيرهم، وهو الأمر الذي يُعد شرطًا لاستخدام القوة المميتة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. وبالرغم من أن قلة من المتظاهرين شاركت في إلقاء الحجارة وفي أعمال إحراق وتخريب، فقد ردت قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة أو غير الضرورية، مما منع الغالبية العظمى من المتظاهرين، الذين ظلوا سلميين، من ممارسة حقهم في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير. ويُعد استخدام القوة المفرطة أو غير الضرورية أمرًا غير مشروع بموجب القانون الدولي.

وأمكن لمنظمة العفو الدولية التحقق من وفاة ثلاثة أشخاص على الأقل فيما يتصل بالمظاهرات التي اندلعت خلال الفترة من 12 إلى 17 مايو/أيار 2022 في محافظة تشهار محال وبختياري. كما أفاد أحد أعضاء البرلمان، في 14 مايو/أيار 2022، بوفاة شخص آخر في إطار المظاهرات التي اندلعت احتجاجًا على رفع أسعار المواد الغذائية في محافظة خوزستان.

وعانى المتظاهرون الآخرون والمارة، وبينهم أطفال، من إصابات مؤلمة ترقى إلى مستوى التعذيب بسبب لجوء قوات الأمن إلى إطلاق عيارات الخرطوش بشكل غير مشروع، وذلك وفقًا لمقطع فيديو جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي واطلعت عليه منظمة العفو الدولية. وتُعد طلقات الخرطوش (وغيرها من الذخائر التي تحوي مقذوفات متعددة) عشوائية في جوهرها، وهي مُصمَّمة لتُحدث مستوى من الأضرار والإصابات الواسعة التي تُعتبر، في جميع الظروف، مفرطة وغير ضرورية لتحقيق أهداف مشروعة من قبيل احتواء العنف من جانب بعض الأفراد وضمان أمن الآخرين، ويُعتبر استخدام هذه الطلقات انتهاكًا لمبدأ الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

كما تبيّن بحوث منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن أطلقت العنان لاستخدام القوة بشكل غير مشروع ضد المتظاهرين والمارة، في مظاهرات منفصلة وقعت في مدينة عبادان، خلال الفترة من 23 إلى 31 مايو/أيار 2022، احتجاجًا على انهيار مبنى قيد الإنشاء مما أسفر عن مقتل 43 شخصًا على الأقل. وتشير المواد السمعية والبصرية التي عاينتها منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الأمن أطلقت أعيرة نارية على مشيعيين ومتظاهرين سلميين عدة مرات. وفي مقطع فيديو واحد على الأقل، من المقاطع التي حلَّلتها المنظمة، كانت أصوات الطلقات المنفردة ناجمة على الأرجح عن إطلاق ذخيرة حية، بينما لم يتضح في ثلاثة مقاطع فيديو أخرى نوع الذخائر التي أُطلقت. وكان استخدام القوة على هذا النحو من جانب قوات الأمن الإيرانية أمرًا غير مشروع على الإطلاق، حيث كانت المظاهرات التي اندلعت في عبادان في الفترة من 23 إلى 31 مايو/أيار 2022 ذات طابع سلمي، وكان استخدام القوة من جانب قوات الأمن يهدف إلى تفريق وترهيب ومعاقبة المشيعين والمتظاهرين السلميين، ولا يُعتبر أي من هذه الأهداف ضمن الأهداف المشروعة لإنفاذ القانون.

وخلال التصدي لتلك المجموعتين من المظاهرات، اعتمدت السلطات الإيرانية ردًا يتسم بطابع عسكري، حيث نشرت قوات مسلحة بكثافة، مما يتناقض مع أحكام القانون الدولي والمعايير الدولية، التي تقضي بأن المسؤولية الأولى لموظفي إنفاذ القانون عند التعامل مع التجمعات العامة تتمثل في تسهيل وحماية ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي. وتقضي أحكام القانون الدولي والمعايير الدولية بأنه حتى في حالة ضلوع بعض المتظاهرين في أعمال عنيفة، فإنه يتعيَّن على موظفي إنفاذ القانون أن يضمنوا استمرار أولئك الذين ظلوا سلميين في التظاهر دون تدخل لا مبرر له أو ترهيب من جانب قوات الأمن.

كما سارعت السلطات الإيرانية، خلال مجموعتي المظاهرات في مايو/أيار 2022، إلى فرض إغلاق على خدمات الإنترنت المحلية وإلى تعطيل شبكات الهاتف النقَّال، مما تسبب عمدًا في منع ملايين الأشخاص من القدرة على التواصل بحرية مع العالم الخارجي، وفي إخفاء طابع ونطاق الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن.

وتماشيًا مع الأنماط التي طال أمدها من الإفلات المنهجي من العقاب، رفضت السلطات الإيرانية إجراء أي تحقيقات فعَّالة ومستقلة وشفافة وشاملة بخصوص الأدلة التي تشير إلى قيام قوات الأمن، خلال مظاهرات مايو/أيار 2022، بإطلاق الذخيرة الحية وطلقات الخرطوش بشكل غير مشروع على حشود من الناس، وإساءة استخدام الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه، وضرب المتظاهرين. كما لم تتخذ أي خطوات للتحقيق وتقديم المسؤولين عن قتل وإصابة المتظاهرين والمارة إلى ساحة العدالة.

وأدت أزمة الإفلات المنهجي من العقاب في إيران إلى تسهيل استمرار دوامة سفك دماء المتظاهرين على أيدي السلطات الإيرانية خلال السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يتطلب ردًا قويًا من المجتمع الدولي، من أجل اعتماد إجراءات محددة تكفل ألا يفلت من قبضة العدالة أولئك الذين تتوفر بشأنهم أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابهم جرائم مؤثَّمة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين والمارة.

وتجدد منظمة العفو الدولية دعوتها إلى السلطات الإيرانية من أجل اتخاذ الخطوات التالية:

- الكف فورًا عن استخدام القوة المميتة خلال المظاهرات حين لا يشكل المتظاهرون تهديدًا وشيكًا بالموت أو الإصابة الجسيمة لقوات الأمن أو الآخرين؛
- الكف فورًا عن الاستخدام غير المشروع لطلقات الخرطوش، التي تمثل انتهاكًا لمبدأ الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بالنظر لما يسببه هذا المسلك من ضرر واسع للسلامة البدنية ومن صدمة نفسية للمتظاهرين والمارة، فضلًا عن أن تلك الطلقات تُستخدم بغرض سحق المظاهرات وردع المتظاهرين والجمهور الأوسع عن ممارسة حقهم في التجمع السلمي وفي حرية التعبير، كما تُلحق إصابات مؤلمة ومعاناة بالمتظاهرين من أجل ترهيبهم ومعاقبتهم؛

- ضمان إجراء تحقيقات جنائية وافية ومستقلة ونزيهة على وجه السرعة بخصوص الاستخدام غير المشروع للقوة خلال مظاهرات مايو/أيار 2022، بما في ذلك التحقيق في أسباب وملابسات الوفيات والإصابات التي وردت أنباء عنها، وضمان ملاحقة المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية قضائيًا في إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ولا تشمل فرض عقوبة الإعدام أو السعي لاستخدامها؛
- إلغاء أو تعديل التشريعات القائمة، بهدف جعلها متماشية مع القانون الدولي، وبخاصة قانون العقوبات الإسلامي، الذي يجرِّم التجمع السلمي، والقانون الخاص باستخدام الأسلحة النارية من جانب القوات المسلحة في حالات الضرورة، الذي ينظِّم استخدام الأسلحة النارية في سياق التجمعات التي تُعتبر "غير قانونية"، ويجيز لقوات الأمن استخدام الأسلحة النارية بغض النظر عن الشرط المشدد الذي يفرضه القانون الدولي والمعايير الدولية على استخدام هذه الأسلحة بحيث يقتصر على الحماية من تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الجسيمة.

وبالنظر إلى استمرار دوامة سفك دماء المتظاهرين في إيران، والتي تؤججها أزمة الإفلات المنهجي من العقاب، فإن منظمة العفو الدولية تجدد دعوتها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل:

- المسارعة بإنشاء آلية دولية مستقلة لجمع وإدماج وحفظ وتحليل الأدلة على ما ارتُكب في إيران من أشد الجرائم جسامة بموجب القانون الدولي، والتي تتوفر فيها المعايير العامة للقبول في الإجراءات الجنائية، من أجل تسهيل مباشرة إجراءات جنائية عادلة ومستقلة في المستقبل.

كما تهيب منظمة العفو الدولية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعمل على:

- التأكيد على الحاجة إلى تدابير للمحاسبة بشأن إيران على المستوى الدولي، ودعم الدعوات المطالبة بإنشاء آلية التحقيق والمساءلة المشار إليها آنفًا.

2. نتائج وتوصيات

كان من شأن تزايد إضفاء الطابع العسكري على التصدي الشُرطي للاحتجاجات في إيران أن يؤدي إلى نمط من الاستخدام الواسع للقوة غير المشروعة بما في ذلك القوة المميتة، ضد المتظاهرين والمارة، وهو أمر أصبح شائعًا ومعتادًا في البلاد خلال السنوات الأخيرة. منذ المظاهرات التي عمَّت البلاد في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى يناير/كانون الثاني 2018، أسفر رد السلطات الوحشي على المظاهرات عن مقتل مئات الأشخاص، وبينهم أطفال، وعن إصابة آلاف بإصابات موهنة، نجمت عن أمور شتى، من بينها استخدام الذخيرة الحية وطلقات الخرطوش، والتي يُعد استخدامها انتهاكًا لمبدأ الحظر المطلق على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

ولم يخضع أي مسؤول للتحقيق والمحاسبة، ولم يتم إجراء أي تعديلات للقوانين والسياسات التي تنظم استخدام القوة والأسلحة النارية في سياق التصدي الشُرطي للمظاهرات، مما يعكس الأزمة المزمنة في البلاد المتمثلة في الإفلات المنهجي من العقاب، حيث تظل الجرائم المؤثّمة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دون تحقيق وعقاب، بل وتلقى الامتداح والتشجيع من السلطات.

وبالرغم من المناشدات المتكررة من جانب الأمم المتحدة، فقد رفضت السلطات الإيرانية احترام الحقوق الإنسانية للناس في إيران في حرية التعبير والتجمع السلمي، كما رفضت التوقف عن ردها الوحشي ذي الطابع العسكري على الاحتجاجات. وبدلًا من ذلك، واصلت السلطات التكتُّم على الأعداد الحقيقية للوفيات خلال المظاهرات المتعاقبة، وكذلك إنكار وتشويه الحقائق عن الملابسات المحيطة بحالات مقتل وإصابة المتظاهرين والمارة، بينما لجأت إلى إصدار تصريحات وبيانات تنطوي على امتداح نفسها لقدرة قواتها الأمنية وأجهزة استخباراتها على إنهاء الاضطرابات واستعادة الهدوء على وجه السرعة.

وفي التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في يناير/كانون الثاني 2022، أشار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (المقرر الخاص المعني بإيران) إلى العوائق الهيكلية التي تعترض المساءلة في إيران، مؤكدًا أن "الإفلات من العقاب على الصعيد المؤسسي وغياب نظام للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان متجذِّران في النظام السياسي والقانوني لجمهورية إيران الإسلامية"،[1] وأن "ظروف ضمان المساءلة مفقودة على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، ويعمل الجهاز القضائي كجهاز قمعي بدلًا من العمل كهيئة مستقلة يمكن للأفراد اللجوء إليها. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت المؤسسات الموازية تدريجيًا دورًا مركزيًا في الحكم، مثل "فيلق الحرس الثوري الإسلامي"، الذي لا يخضع إلا للمساءلة أمام المرشد الأعلى.[2]

وفي التقرير نفسه، ذكر المقرر الخاص المعني بإيران أن "غياب القضاء المستقل وتسييسه [يشكِّل] عاملًا رئيسيًا يسهم في إخفاقات المساءلة"[3]، وأنه "يكون للحفاظ على نظام الحكم والأيديولوجية

1 مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، تقرير، 13 يناير/كانون الثاني 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/49/75، الفقرة 48. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/005/42/PDF/G2200542.pdf?OpenElement.

2 مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، تقرير، 13 يناير/كانون الثاني 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/49/75، الفقرة 50. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/005/42/PDF/G2200542.pdf?OpenElement.

3 مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، تقرير، 13 يناير/كانون الثاني 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/49/75، الفقرة 52. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/005/42/PDF/G2200542.pdf?OpenElement

السياسية الأسبقية على حماية واحترام حقوق الأفراد".[4] وخلص المقرر الخاص إلى أنه "في إطار هذه التشكيلة، لا توجد طريقة مُجدية يمكن بها للسكان... مساءلة صانعي القرار". [5]

وترى منظمة العفو الدولية أنه كان من شأن أزمة الإفلات المنهجي من العقاب تلك، بالإضافة إلى عدم وجود رد كافٍ من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيهما والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي، أن تؤدي، بالنظر إلى نطاق وفداحة الانتهاكات المُرتكبة في إيران، إلى تشجيع السلطات الإيرانية على مواصلة ارتكاب انتهاكات صادمة لحقوق الإنسان، مما دفع المقرر الخاص المعني بإيران إلى الإشارة إلى "ارتفاع أعداد الإصابات والوفيات بشكل مثير للقلق" خلال المظاهرات.[6]

ومن المرجح أن تشهد إيران مزيدًا من المظاهرات مُستقبلًا بسبب الغضب المشروع في صفوف الناس في البلاد على الفساد الحكومي، وارتفاع معدل التضخم، وتزايد معدلات البطالة، وتدني الأجور أو عدم دفعها، وانعدام الأمن الغذائي وفقدان سُبل كسب العيش، بالإضافة إلى القمع السياسي والإفلات المنهجي من العقاب. ولهذا، تحذِّر منظمة العفو الدولية من أن أعداد الوفيات والإصابات سوف تستمر في الارتفاع ما لم يخضع المسؤولون المُشتبه في ضلوعهم في استخدام القوة بشكل غير مشروع ضد المتظاهرين والمارة للتحقيق ثم للملاحقة القضائية، في حالة توفر أدلة ذات صلة يُعتد بها، وما لم تصدر تعليمات لقوات الأمن، من أعلى مستويات الحكم، بالكفِّ عن استخدام القوة بشكل غير مشروع لسحق المظاهرات.

وتجدد منظمة العفو الدولية الإشارة إلى بواعث القلق التي عبَّر عنها المقرر الخاص المعني بإيران من أنه بالنظر إلى الغياب الكامل لظروف ضمان المساءلة على الصعيد المحلي، فإنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن ينهض بدوره "الهام... في ضمان المساءلة".[7] وفي أعقاب النمط المتكرر من الجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي ارتُكبت في سياق قمع المظاهرات، فإن منظمة العفو الدولية تؤكد مجددًا على الحاجة الماسة لإنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق والمساءلة، من أجل كسر حلقة الإفلات من العقاب والحيلولة دون تكرار تلك الانتهاكات.

2.1 توصيات موجَّهة إلى السلطات الإيرانية

استخدام القوة

- الكف فورًا عن استخدام القوة المميتة خلال المظاهرات حين لا يشكل المتظاهرون تهديدًا وشيكًا بالموت أو الإصابة الجسيمة لقوات الأمن أو الآخرين، وذلك تماشيًا مع أحكام القانون الدولي والمعايير الدولية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، والتي تقضي بأنه لا يجوز لأفراد قوات الأمن استخدام القوة المميتة إلا لغرض حماية أرواحهم أو أرواح الآخرين؛
- الكف فورًا عن الاستخدام غير المشروع لطلقات الخرطوش، التي تمثل انتهاكًا لمبدأ الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ولا يجوز استخدامها في أي ظروف للعمل الشُرطي؛
- ضمان الحق في التجمع السلمي، وضمان أن تتصرف قوات الأمن في جميع الأوقات على نحو يتماشى بشكل كامل مع مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وذلك بإصدار توجيهات واضحة بأنه لا يجوز استخدام القوة إلا في حالات الضرورة القصوى، وبأن استخدامها يجب أن يقتصر على الحد اللازم لتحقيق هدف مشروع، وبأنه لا يجوز أن تكون الإصابات أو الآلام المحتملة التي قد تنجم أكبرَ من الضرر الذي تسعى قوات الأمن بشكل مشروع لمنعه؛

---

4 مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، تقرير، 13 يناير/كانون الثاني 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/49/75، الفقرة 49. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/005/42/PDF/G2200542.pdf?OpenElement

5 مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، تقرير، 13 يناير/كانون الثاني 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/49/75، الفقرة 49. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/005/42/PDF/G2200542.pdf?OpenElement

6 مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، تقرير، 13 يناير/كانون الثاني 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/49/75، الفقرة 59. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/005/42/PDF/G2200542.pdf?OpenElement

7 مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، تقرير، 16 يوليو/تموز 2021. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/76/160. الفقرة 8. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/193/99/PDF/N2119399.pdf?OpenElement.

- ضمان إجراء تحقيقات جنائية وافية ومستقلة ونزيهة على وجه السرعة بخصوص الاستخدام غير المشروع للقوة خلال مظاهرات مايو/أيار 2022، بما في ذلك التحقيق في أسباب وملابسات الوفيات والإصابات التي وردت أنباء عنها، وضمان ملاحقة المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية قضائيًا في إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ولا تشمل فرض عقوبة الإعدام أو السعي لاستخدامها؛

التعديلات التشريعية

- إلغاء أو تعديل التشريعات القائمة، بهدف جعلها متماشية مع القانون الدولي والمعايير الدولية، وبخاصة قانون العقوبات الإسلامي، الذي يجرّم التجمع السلمي، والقانون الخاص باستخدام الأسلحة النارية من جانب القوات المسلحة في حالات الضرورة، الذي ينظّم استخدام الأسلحة النارية في سياق التجمعات التي تُعتبر "غير قانونية"، ويجيز لقوات الأمن استخدام الأسلحة النارية بغض النظر عن الشرط المشدد الذي يفرضه القانون الدولي والمعايير الدولية على استخدام هذه الأسلحة بحيث يقتصر على الحماية من تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الجسيمة.

الاتصال بالإنترنت

- الكف عن أسلوب فرض قيود على الاتصال بالإنترنت وخدمات الهاتف النقَّال خلال المظاهرات، وهو الأسلوب الذي ينتهك حق الناس في إيران في حرية التعبير والتجمع السلمي، واحترام الحقوق الإنسانية للأفراد في تبادل المعلومات بحرية مع آخرين داخل البلاد وخارجها، وفي التعبير عن آرائهم.

التعاون مع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

- توجيه دعوات لزيارة إيران إلى ممثلي الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وقبول طلبات الزيارة المقدمة منهم، ومن بينهم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، والسماح لهم بالاتصال دون قيود مع الضحايا الذين أُصيبوا خلال المظاهرات، ومع عائلات الضحايا الذين قُتلوا خلال المظاهرات، ومع المدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان ألا يتعرض أي شخص لأعمال انتقامية بسبب التواصل مع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

2.2 توصيات موجَّهة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- إنشاء آلية دولية مستقلة لجمع وإدماج وحفظ وتحليل الأدلة على ما ارتُكب في إيران من أشد الجرائم جسامة بموجب القانون الدولي، والتي تتوفر فيها المعايير العامة للقبول في الإجراءات الجنائية، من أجل تسهيل مباشرة إجراءات جنائية عادلة ومستقلة في المستقبل.

2.3 توصيات موجَّهة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

- دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى الإقرار، تماشيًا مع النتائج التي خلص إليها المقرر الخاص المعني بإيران، بأن ظروف ضمان المساءلة غائبة على المستوى المحلي في إيران، ودعم جهود المساءلة على المستوى الدولي، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مستقلة للتحقيق والمساءلة.

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

معلومات الاتصال

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

www.facebook.com/AmnestyArabic

AmnestyAR@

amnesty.or/ar

منظمة العفو الدولية

Amnesty International
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4). (أنظر https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode)

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا منظمة العفو الدولية.

رقم الوثيقة: **MDE 13/5789/2022**
تاريخ الإصدار: **أغسطس/آب** 2022
اللغة الأصلية: **الإنجليزية**

©منظمة العفو الدولية 2022